فكل جسم يجب ان يكون له ذلك الشكل العارض لمقدار مخصوص لاشتراك الاجسام كلها في الجسمية المقتضية له فيتساوى
ح الكل والجزء في الشكل والمقدار المخصوصين وهو محال ولا النفس الجسمية بل لسبب آخر فتكون الصورة المجردة قابلة لغير
اى لغير ذلك الشكل من الاشكال المخالفة له وما هو اى ليس قبول شكل آخر الا بالفصل والوصل فالصورة بدون الهيولى
قابلة للفصل والوصل وقد ابطلناه بما مر من ان يقال لها لابد ان يكون مقارنا للهيولى وان كانت الصورة المجردة غير
مشار اليها فليست صورة جسمية لان الصورة الجسمية ليست عبارة الا عن هذا الامتداد والجوهر الممتد في الجهات
الملزوم للامتداد العرضي ذهنا وخارجا ويمتنع ان يتصور هذا الامتداد بلا حيز ولا اشارة وايضا فتكون الصورة المجردة
على تقدير كونها غير قابلة للاشارة امرا عقليا محضا لا تعلق له بحيز اصلا فيمتنع مقارنته للمادة المتحيزة ولو تبعا كسائر المجردات
واعلم ان هذا الاستدلال يتم بان يقال لو تجردت الصورة لكانت متناهية ومتشكلة فذلك الشكل اما للجسمية وحدها
او لسبب آخر فلا حاجة الى التعرض لكونها قابلة للاشارة او غير قابلة لها بل هذا الترديد مما جعل في المخلص دليلا مستقلا هكذا الصورة
المفارقة ان قبلت الاشارة فهي لا محالة في جهة ومختصة بمادة وان لم تقبل فهي غير الصورة التي تشير اليها حال كونها مادية لا يقال هذا
الذي ذكرتموه من ان الجسمية المشتركة اذا اقتضت وحدها شكلا مخصوصا على مقدار معين وجب تساوي الاجسام حتى الجزء
والكل في ذلك الشكل على ذلك المقدار ينتقض بالفلك اذ شكله مقتضى ذاته التي هي صورته النوعية وجزؤه ككله في تلك الصورة المنوعة
ولا يلزم تساويهما في المقدار والشكل المخصوصين وهو باطل لا نجوز ذلك فان الافلاك الخارجة والتداوير واجزاء الافلاك الكلية مع امتناع
التساوي في المقدار وان كانت مساوية لها في الشكل الكروي لانا نقول لولا مانع اقتران بجزء الفلك لكان شكل جزئه ومقداره
ككله بسبب الاشتراك فيما تقتضيهما لكن ثم مانع يمنع من التساوي في الشكل والمقدار جميعا وهو ان الكل حصل له ذلك الشكل
مع المقدار المخصوص بان حلت الصورة الجسمية في المادة الفلكية فاقتضى لها صورته النوعية لحالة معها في تلك المادة مقدارا وشكلا
مخصوصين فامتنع ان يكون للجزء من الفلك ذلك الشكل والمقدار والا لم يكن جزءا والكلام في ساير الاجسام البسيطة اذا لم
لها اجزاء موجودة بالفعل ومنهم من وجه النقض بالاجزاء المفروضة في الفلك وغيره من البسايط فانها قد تعرض من مضلعة
لامستديرة وزعم ان المانع حصول الجزء المفروض بعد وجود الكل ورد بان الشكل من لوازم الوجود دون الماهية فاذن
اقتضاؤه طبيعة لم يمكن اقتضاؤه لما اباه الاثر الخارجي فلا يلزم ثبوته للاجزاء المفروضة فلا يتجه السؤال وايضا الجزئية مطلقا
مانعة من المساواة في الشكل والمقدار معا فلا مدخل لتاخر الجزء في الوجود عن الكل في المانعية واما في الصورة الجسمية
فلو تجردت عن المادة فلا يكون هناك الا الطبيعة الجسمية المشتركة ولم يكن هناك سبب يقتضي كلية وجزئية سوى
تلك الطبيعة المشتركة فلا يتصور اختلاف في امر من الامور حتى في الكلية والجزئية فلا يكون ثمة كل واجزاء فضلا عن اختلافهما
بالشكل وقد اندفع عن الدليل النقض المذكور ولكن لمانع ان يمنع ان الشكل وتبدله انما يكون بالاتصال والانفصال لجواز ان
السمعة فانها يتشكل باشكال مختلفة من غير فصل ووصل فليس يلزم من تشكلها والشكل العارض للصورة المجردة الا بسبب
مغاير لنفس الجسمية وكونها قابلة لشكل آخر استقلالها بقبول الفصل والوصل كما زعمتم والجواب عن هذا المنع بان
ذلك اى قبول تبدل الاشكال تقتضي لا محالة القسمة الوهمية اذ لا يتصور تبدل الشكل فيما لا يمكن ان يفرض منه شيء غير شيء ويفضي
القسمة الوهمية كما مر الى القسمة الانفكاكية ويلزم المحذور لانا نقول ولو كفى ذلك في دفع المنع لاستقل بالدلالة على المطلوب بان
يقال لو فارقت الصورة المادة لكانت قابلة للقسمة الوهمية المفضية الى الانفكاكية فيلزم استقلال الجسمية بقبول الفصل

والوصل وقد ابطلناه على هذا فكان من المقدمات المذكورة في دليلكم كلها ضايعة لا حاجة اليها ويمكن الجواب
عن هذا الذي قلناه بانه لا ينبغي حقية الكلام وصحة الدليل بمقدماته بل هو من قبيل تعيين الطريق الذي هو اقرب الطرق
من الوجوه الثلثة الصورة الجسمية لو خلت عن الهيولى وقامت بذاتها لاستغنت في نفسها عن المحل فلا
تحل فيه اصلا لكنها حالة فيه فلا تجوز خلوها عنه وقد عرفت جوابه الثالث من تلك الوجوه ان نقول على تقدير ان
تجوز خلو الصورة عن المادة تعرض الكل مفارقة صورته قبل التجزية وبعدها فان كان لا يميز ثم بين صورة
الكل وصورة الشيء مع غيره كهو لا معه وان كان بينهما تميز وقد عرفت في مباحث التعين انه لا تميز ولا تعدد بين
الامثال اى بين افراد ماهية نوعية الا بالمادة وعوارضها فهي اى الصورة الجسمية مقارنة بالمادة حين ما فرضت
مجردة عنها هف وقد عرفت ما فيه من انه مبني على عدم الفاعل المختار وان تمايز الامثال معلل بالمادة وكلاهما
ممنوعان فالمذكورة ورابعها اى رابع تفريعات الهيولى وتركب الجسم منها ومن الصورة قد علمت في مباحث
انه لابد في الماهية الحقيقية المركبة من احتياج احد الجزئين الى الآخر فقط او احتياج كل منهما الى صاحبه على وجه لا يلزم منه
دور فلابد بين جزئي الجسم من حاجة واما كيفية تلك الحاجة فاعلم ان الهيولى ليست علة للصورة والا لتم لها اى للهيولى
وجود قبل وجود الصورة لان العلة متقدمة بالوجود على معلولها لكنا قد بينا ان المادة لا تكون بالفعل الا بسبب
الصورة لان الشيء الواحد لا يكون متصفا بالقوة والفعل معا وقد عرفت فساده فلا تغفل وايضا لو كانت
الهيولى علة للصورة لاجتمع فيها اى في الهيولى القبول والفعل بالنسبة الى شيء واحد فانها ح فاعلة للصورة وقابلة
لها وهو باطل وجوابه انه مبني على ان البسيط لا يكون قابلا وفاعلا معا وقد علمت ما فيه وايضا لا يجوز ان تكون الهيولى
علة الصورة لانها في حد ذاتها تقبل صورا لا نهاية لها فلا تكون علة للمعينة من تلك الصور حتى حصولها في الهيولى
اولى من حصول غيرها دفعا للتحكم بل ليس للمادة الا الحجر والقبول واما سبب حصول الصورة المعينة فيها
فامر آخر ولا الصورة اى ليست الصورة ايضا علة للهيولى لانها حالة فيها فتحتاج الصورة في وجودها اليها ويتجه
على هذه العبارة انه يلزم ح كون الهيولى علة للصورة فالاولى ان يقال فلا تكون علة لوجود محلها وايضا ليست
الصورة علة للهيولى لانها اى الصورة لا توجد الا مع التناهي والشكل لما مر والهيولى متقدمة عليهما لانهما من
توابع المادة المتاخرة عنها وما مع المتاخر متاخر كما ان ما مع المتقدم متقدم فتكون الصورة متاخرة عن الهيولى فلا
تكون علة لها ولا يخفى عليك ان الحكم بتاخر ما مع المتاخر انما يظهر صحته في المعية والتاخر الزمانيين دون غيرهما وايضا ليست
الصورة علة للمادة للزوم انتفائها اى انتفاء المادة عند عدم الصورة المعينة يعني لو كانت الصورة علة لها
لانتفت عند انتفاء الصورة المعينة لوجوب انتفاء المعلول عند انتفاء علته لكن الصورة الجسمية تتبدل
وتزول عند ورود الانفصال والهيولى باقية على حالها فان قيل ما ذكرتم انما يدل على ان الصورة المعينة ليست علة
لها ولا يلزم من عدم علية الصورة المعينة عدم علية الصورة المطلقة قلنا الواحد بالشخص لابد ان يكون علته
الفاعلية واحدة بالشخص والصورة المطلقة ليست كذلك واذا تمهد هذا فنقول التلازم وامتناع الانفكاك بينهما
دل على الاحتياج من الجانبين فحاجة الهيولى الى الصورة في بقائها لان الصورة تحفظها بتواردها عليها اذ لو فرضنا
زوال الصورة عنها وعدم اقتران صورة اخرى بها عدمت المادة لما مر من امتناع بقائها خالية عن الصور كلها فهي اى الهيولى

Copy … iversity